أشاد بموقف صاحب السمو والحكومة الرافضين لقرار نقل السفارة

الغانم: نشجب وندين قرار واشنطن اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وسنذهب بكل ما نملك من قدرات لإيقافه

مرزوق الغانم

عسكر العنزي

أسامة الشاهين

ثامر السويط

يوسف الفضالة

أعرب رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عن تفاؤله بتحقيق انفراجات سياسية في القريب العاجل، في وقت شدد على ضرورة اضطلاع الاتحاد البرلماني العربي بدوره في جمع الصف والاتفاق على خارطة عمل واضحة للتعامل مع قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس.

وقال الغانم في تصريح إلى الصحافيين ان في قرار ترامب استهزاء وإهانة لمشاعر كل الشرفاء على وجه الأرض وليس فقط المسلمين، لافتا إلى أن هذا القرار لدى واشنطن كان منذ الثمانينيات في القرن الماضي ولم يصدر لأنهم كانوا يتحسبون لردود الفعل، ورأوا في الفترة الحالية أن الوقت ملائم لاتخاذ مثل هذا القرار.

وأضاف أنه وبالأصالة عن نفسي ونيابة عن كل أعضاء المجلس نشجب وندين هذا القرار وسنذهب بكل ما نملك من قدرات لإيقافه رغم ما يتردد عن معلومات لم نتحقق منها عن توجه لتجميد القرار أو تعليقه، مشيدا بموقف صاحب السمو الأمير والحكومة الكويتية الرافض قرار نقل السفارة.

وأوضح الغانم أن رئيس الاتحاد البرلماني العربي الحبيب المالكي أبلغه بأنه ستتم الدعوة لعقد قمة طارئة للاتحاد الاربعاء أو الخميس المقبلين في القاهرة أو الرباط، مشددا على أنه ولحين انعقاد القمة فلا بد أن نجمع صفوفنا وتكون لنا خطة عمل واضحة.

وأكد أن البرلمان الكويتي سيحضر القمة على مستوى الرئيس وسيقدم ورقة عمل لماهية التحركات المتوقعة بعد انعقاد اجتماع الاتحاد البرلماني الطارئ، مضيفا أن نوابا تقدموا بعقد جلسة خاصة الاربعاء المقبل لمناقشة هذا الموضوع.

وردا على سؤال، قال الغانم ان اللوائح لا تسمح بعقد اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي إلا أننا سنطالب الاتحاد الدولي في ورقة العمل المقدمة للاتحاد البرلماني العربي بإصدار بيان بخصوص قرار ترامب، مبينا انه أبلغ المالكي بضرورة الاتفاق على خارطة طريق حتى تكون تحركاتنا مدروسة ولا تتوقف عند عبارات الشجب فلدينا الكثير من الخيارات والمجالات في ساحة الاتحاد البرلماني الدولي والذي يمثل رأي الشعوب، منوها بالتوافق بين رأي الشعب الكويتي والحكومة حول هذه القضية وخلف رأي صاحب السمو الأمير.

من جانب آخر، أعلن الغانم عن توجيه الدعوة لحضور جلسة خاصة الأحد المقبل لمناقشة التحديات التي تحيط بالكويت طبقا لما ورد في الطلب المقدم من بعض النواب، مؤكدا أنه لا علم لديه إن كانت الحكومة ستحضر الجلسة أم لا لكن في جلسات خاصة سابقة فإن الحكومة تحضر عندما يتم التنسيق معها في شأن هذه الجلسات.

وفي موضوع مختلف، قال الغانم: بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي النواب أبارك لصاحب السمو وسمو ولي العهد والشعب الكويتي قاطبة برفع الإيقاف الظالم والجائر عن الرياضة الكويتية، بعد أن أثبتنا والحمد لله أن القانون الجديد الذي تم إقراره تم بالتوافق مع الاتحاد الدولي لكرة القدم والجانب الكويتي والذي أكد العديد من المطالب الأساسية التي كنا ننادي بها في السابق وترفضها بعض المنظمات الرياضية بأن يكون القانون الجديد عادلا ومتطورا ويضمن حيادية الحكم القضائي لأن الهيئة القضائية ـ طبقا للقانون ـ منفصلة ومشكلة من أربعة قضاة وثلاثة رياضيين ولا تتبع اللجنة الأولمبية.

وأعرب الغانم عن شكره للاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» ورئيسه الذي حضر الى الكويت ليخبر صاحب السمو الامير شخصيا برفع الإيقاف.

وذكر الغانم ان هناك من يريد التقليل من حجم هذا الانجاز والادعاء بأن الرفع مؤقت وغير ذلك من الأمور، مؤكدا أن هذا كلام غير صحيح لأن الرفع نهائي وسيتبعه بإذن الله بقية الألعاب والمنظمات الرياضية فلا يضيع حق وراءه مطالب.

وقال: أتوجه بالشكر إلى كل النواب الذين احترموا رغبة الشباب الرياضي بعقد الجلسة والتصويت على القانون الجديد لرفع الإيقاف، والذين لم يلتفتوا كذلك إلى من حاول اتهام من يحضر الجلسة بالتواطؤ وغير ذلك من المفردات التي لا أود استخدامها ولمن ردد هذه الاتهامات والمفردات أقول: «بعد رفع الإيقاف لا أتمنى أن أكون في موقفكم». وتوجه الغانم بالشكر إلى رؤساء الأندية الثلاثة والغالبية الساحقة من أعضاء الجمعية العمومية الذين قاموا بدورهم كاملا وتحملوا مسؤولياتهم ما أثمر عن رفع الإيقاف.

وأضاف: أقول للشعب أن هناك جيشا كاملا من الشباب والرياضيين والإعلاميين والنواب الذين اجتمعوا على حب الكويت وكانوا يعملون بصمت وخلف الكواليس حتى لا يحاول آخرون استغلال الأمور التي تخرج في العلن لمحاولة رفع الإيقاف.

وزاد: أوجه الشكر إلى الوزير خالد الروضان والذي برغم كل ما تعرض له من تهديدات وعراقيل إلا أنه وبسبب صدق مساعيه وتغليبه الصالح العام ومصلحة الشباب الرياضي فقد وفق في هذه المهمة ونتمنى له التوفيق في كل المهمات المقبلة.

وأشار الغانم إلى أنه تلقى استفسارات حول دورة كأس الخليج مبديا تفاؤله بهذا الموضوع وسماع أخبار مفرحة، كما تفاءل بانفراجات سياسية في القريب العاجل، إذ أننا في حاجة لتحصين جبهتنا الداخلية وتوحيد صفوفنا وأن نواجه مجتمعين التحديات الخارجية.

وعبر عدد من النواب عن رفضهم التام للقرار الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وبنقل السفارة اليها معتبرين ان هذا القرار انتهاك صارخ لمواثيق الامم المتحدة، مشددين على ان القدس والقضية الفلسطينية ستبقى حية في ضمير الأمة العربية حتى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. وقال عضو البرلمان العربي النائب عسكر العنزي إن القرار الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وبنقل السفارة اليها خطوة يرفضها العالم العربي وتنذر بمخاطر تهب على المنطقة.

وأضاف عسكر: نعلن في هذا اليوم أعلى درجات التضامن مع الشعب الفلسطيني وحقه في قيام دولة مستقلة عاصمتها القدس.

وأكد أن «الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل خرق للشرعية الدولية والميثاق الأممي ويعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة».

وطالب عسكر الشعوب العربية والإسلامية بالعمل على إسقاط قرار ترامب بكافة الصور المشروعة، والتفاعل الإيجابي والحكيم والضغط الفعال على أصحاب القرار لاتخاذ الخطوات اللازمة نحو القدس وفلسطين.

وأكد أن القضية الفلسطينية ستبقى حية في ضمير الأمة العربية حتى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، معتبرا القرار يهدد عملية السلام والاستقرار في المنطقة، ويعد خرقا للاتفاقات الدولية.

وقال عسكر ستبقى القدس عربية أبدية للفلسطينيين والعرب فهذا حق وليس هذا الأمر قضية للتباحث والتفاوض.

وأكد عسكر ان القدس عاصمة فلسطين وعاصمة المسلمين ولن تكون عاصمة للإسرائيليين وستعود بإذن الله حرة عربية مسلمة.

من جانبه، استهجن النائب ثامر السويط الصمت العربي والإسلامي حيال إعلان الرئيس الأميركي القدس عاصمة الكيان الصهيوني، كاشفا انه تقدم وعدد من النواب لعقد جلسة خاصة يوم الأربعاء المقبل لمناقشة هذا الموقف والتعبير عن رأي الشعب الكويتي والتأكيد على ان القدس هي عاصمة عربية للأبد.

وأضاف السويط في تصريح صحافي «للأسف بالأمس تم احتلال فلسطين واليوم يريدون الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لمسح تاريخنا ولمسح هويتنا لذلك يجب أن ننتفض كمسلمين وينتفض حكام الدول الاسلامية جميعا لعقد مؤتمر العالم الاسلامي كما ذكر الرئيس التركي للحفاظ على قدسيتها لأن هنا فلسطين وهذي قدسنا».

وتابع: مهما كثرت النكبات على تلك الأرض المقدسة وعلى شعبها والذين يحاولون طمس تاريخه ستبقى القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى الرسول ﷺ عاصمة فلسطين الأبدية شاء من شاء وأبى من أبى. ودعا الى تحرك شعبي عربي وإسلامي كبير لأجل القدس، معتبرا في الوقت نفسه ان الصمت المريب من الحكومات العربية في ظل إعلان الرئيس الأميركي القدس عاصمة الصهاينة لم يعد مستغربا بعد القبول بتعديات الصهاينة طوال السنوات الماضية.

وتابع من المحزن أنه في الوقت الذي تتفرق في الدول العربية وتتنازع فيما بينها تأتي مثل هذه القرارات الصادمة التي تحدد مصير القدس دون أن يحرك احد ساكنا.

وأيد النائب محمد هايف عقد جلسة خاصة لمناقشة موضوع القدس للتحدث عن القضية بجميع الوسائل التي تؤثر في الساحة السياسية العالمية، مطالبا باستنكار كافة الدول هذا الحدث وأن تتحرك الأمة بجميع دولها وشعوبها تجاه هذا الحدث.

وقال هايف إن نزول الأميركان على رغبة الصهاينة وهم قلة قليلة في العالم وجعل كفتهم هي الأرجح يدل على الاستخفاف والاستهانة بالأمة الإسلامية التي لن تستيقظ إلا بالرجوع إلى عقيدتها الإسلامية وسنة نبيها.

وأضاف أن الأمة لن تنتصر إلا بتمسكها بالإسلام، ولما ابتغى المسلمين غير الإسلام خذلوا وأصبحت تتكالب عليها الأمم، والأمة ضعف دينها وعقيدتها وهي من ناحية العدد والمساحة والكثرة هي الأقوى في موازين الدنيا المادية. وأكد أنه لن يعود للأمة مجدها وعزتها إلا بالإسلام، كما فتح عمر بن الخطاب القدس رافعا شعار الإسلام والعقيدة، ولن تعود القدس إلا إذا عظمنا شريعتنا التي أقصيت في كثير من بلاد المسلمين اليوم.

وبين أن هذا نتاج طبيعي لهذه الأمة إذا فقدت دينها فقد تفقد مقدساتها وقد تحتل بلدان إسلامية أكثر، موضحا أن العزة هي لمن تمسك بالكتاب والسنة ولمن اعتصم بدين الإسلام.

وتمنى أن تعود الأمة وتصحح هذا المسار الخاطئ الذي تتعامل به مع الولايات المتحدة وأن تعيد النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولكن السكوت والصمت يدل على الرضا بهذا الحدث، وهذا مكمن الخطر ويزيد الأمة ضعفا وهوانا.

من جهته، قال النائب أسامة الشاهين إن القرار الأميركي بنقل السفارة الأميركية إلى القدس معيب ومشين وله تداعياته المؤسفة، مؤكدا أن القدس لها مكانة كبيرة ليس فقط في قلوب الفلسطينيين ولا العرب فقط بل هي مهد الديانات وعاصمة فلسطين المحتلة.

وبين أن هذا القرار الأميركي الموالي للوبي الصهيوني بدرجة فاضحة له تداعيات مؤسفة، داعيا حكومة الكويت وحكومات العربية والإسلامية بمراجعة خياراتها الأمنية والاقتصادية والسياسية والخروج من الاعتماد على الطرف الأميركي الذي يوجه صفعة أخرى للحقوق العربية والإسلامية ولم يعد مؤهلا ليلعب دور وسيط سلام أو دور ضامن للأمن الإقليمي. وأعرب الشاهين عن فخره بموقف الكويت أميرا وحكومة وبرلمانا وشعبا دعما للقضية الفلسطينية ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، مشيرا إلى أن هذا القرار لم يأت إلا بالهرولة مع التطبيع الذي مارسته بعض الدول العربية القريبة والتي قامت تروج للتطبيع مع هذا الكيان الصهيوني.

وأهاب بالموقف الكويتي الدائم والقديم والعريق والذي يعود إلى عام 1957 من خلال المرسوم الأميري الذي يقاطع البضائع الصهيونية وتغليظ العقوبة بالحبس لمدة عشر سنوات مع الأشغال الشاقة لمن يطبع مع الكيان الصهيوني.

وبدوره أعلن عضو الشعبة البرلمانية النائب يوسف الفضالة ان الشعبة بصدد الترتيب لطلب عقد مؤتمر برلماني للدول العربية للاجتماع والتداول في قرار الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وحث البرلمانات للتصدي لهذا الموضوع وتحفيز كل الدول بأن يكون لنا موقف موحد تجاه هذا الموضوع، متمنيا استجابة البرلمانات العربية في اقرب وقت.

وقال الفضالة في تصريح لتلفزيون المجلس ان القرار الذي صدر من واشنطن بشأن القدس مستهجن من الشعب الكويتي بأكمله، ويجب الرد عليه بشكل عملي وليس بالشجب والاستنكار، مؤكدا ان الدول العربية كلها مطالبة بالتصدي لهذا الموضوع.

رئيس المجلس: أبارك لصاحب السمو وسمو ولي العهد والشعب الكويتي قاطبة برفع الإيقاف الظالم والجائر عن الرياضة الكويتية

وجهت دعوة لحضور جلسة خاصة الأحد المقبل لمناقشة التحديات التي تحيط بالكويت ولا علم لديّ إن كانت الحكومة ستحضر الجلسة أم لا

أوجه الشكر للنواب والرياضيين وإلى الوزير الروضان الذي برغم كل ما تعرض له من تهديدات وعراقيل إلا أنه وبسبب صدق مساعيه وتغليبه الصالح العام ومصلحة الشباب الرياضي فإنه وفّق في المهمة

عسكر: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل خطوة يرفضها العالم العربي وتنذر بمخاطر تهب على المنطقة

الشاهين: قرار معيب ومشين وله تداعيات مؤسفة

السويط: نستهجن الصمت العربي والإسلامي

الفضالة: الشعبة بصدد الترتيب لطلب عقد مؤتمر برلماني للدول العربية

هايف: نؤيد عقد جلسة خاصة لمناقشة القضية

رئيس البرلمان العربي يدعو إلى جلسة طارئة

القاهرة ـ هناء السيد

دعا د.مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي، إلى عقد جلسة طارئة للبرلمان العربي يوم الإثنين المقبل بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، لبحث تداعيات قرار الإدارة الأميركية بشأن اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بمدينة القدس المحتلة عاصمة للدولة القائمة بالاحتلال إسرائيل، ونقل السفارة الأميركية لدى دولة الاحتلال من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة، مشيرا إلى أن الدعوة لعقد جلسة طارئة تأتي لتمكين أعضاء البرلمان العربي الذين يمثلون جميع أطياف وتوجهات الشعب العربي من إصدار قرار يعبر عن نبض الشارع العربي بشأن هذا القرار الخطير للإدارة الأميركية.

وشدد رئيس البرلمان العربي على أن هذا القرار يعد تحديا صارخا لكل المواثيق والأعراف والقرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ويهدد الأمن والسلم الدوليين، ويستفز مشاعر العرب والمسلمين وأحرار العالم، ويؤسس بإرادة منفردة لتغيير الوضع القانوني الحالي لمدينة القدس المحتلة تتحدى إطار المرجعيات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة، في مسعى مرفوض لحسم هوية القدس العربية الإسلامية لمصلحة الدولة القائمة بالاحتلال لتكون عاصمة يهودية موحدة لها. وأكد رئيس البرلمان العربي الموقف الثابت للبرلمان العربي أن مدينة القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية، وأن هذا القرار يقوض عملية السلام في الشرق الأوسط، فضلا عن كونه عدوانا على حق الشعب الفلسطيني في عاصمة الدولة الفلسطينية مدينة القدس.

نواب لإيقاف تنفيذ أحكام «دخول المجلس» وعقد مصالحة وطنية عامة

سامح عبدالحفيظ

استمرت ردود الفعل النيابية حول قضية دخول المجلس لجهة طلب الافراج عن المحكومين، مؤكدين احترامهم للقضاء والاحكام الصادرة منه.

في هذا الاطار، قال النائب محمد هايف ان قضية دخول المجلس يعرفها جميع أهل الكويت أنها قضية سياسية بامتياز وأنها حدثت أثناء أزمات سياسية مرت على البلد ومنها بل هي أزمة الإيداعات المليونية التي اتهم فيها عدد من أعضاء مجلس الأمة.

وأضاف «وكانت هذه من الاحتجاجات التي تطالب بمحاسبة هؤلاء الذين اعترفت الحكومة في تحقيقاتها وأنا كنت أحد أعضاء لجنة التحقيق في الإيداعات واعترفت الحكومة من خلال موظفيها الكبار ومسؤوليها وزودتنا بالأعداد والأسماء وبما حاز كل نائب من هؤلاء من هذه الملايين».

وأوضح هايف «للأسف أن أصحاب الإيداعات لن يجري عليهم أي شيء وحفظت القضية بأن هناك فراغا قانونيا لا يجرم أو لا يدين هؤلاء، لكن الحدث الأغرب أن القاضي في حيثيات الحكم على دخول المجلس أنه مر على مثل هذه المسألة وقال ان دخول المجلس فيه فراغ تشريعي ولذلك نقيسه على التجمعات والمظاهرات وكان يفترض به الحكم بالحفظ أيضا».

د. عادل الدمخي

محمد هايف

حمدان العازمي

وقال «لذلك في هذه الأزمة السياسية معركتنا ليس مع القضاء الذي نكن له الاحترام والتقدير، ونعرف أن هناك رجالا سينصفون المظلومين ولكن للأسف، الإجراءات التي تمت والمعلومات التي أعطيت للقضاء غير صحيحة، ووجدنا بعض الشباب في زيارتنا لم يدخلوا حتى المجلس ولم يكونوا موجودين في المجلس، فمن الذي زود القضاء بهذه الأسماء، وحتى من دخل المجلس يشهدون عليهم بأنهم لم يكونوا بالمجلس».

وقال «بعضهم كان في المستشفى مع أبنائهم وسمعوا الإخوان كلامهم وبعضهم كان مصابا أصلا خارج المجلس وتعثر في احدى الحدايد التي كانت تضعها وزارة الداخلية ونقل بالإسعاف ولم يدخلوا المجلس، وغيرهم واحد ثالث».

وقال «إذن القضية معركة مع الحكومة ومع إدارة هذه الأزمة، بدأت الأزمة من بداية الإيداعات ثم انتهت بمرسوم الصوت الواحد ثم يعقبها المقاطعة ثم انتهت بما أصبحت كأنه مصالحة وإنهاء المقاطعة ودخول الانتخابات والتهدئة وكل هذا امتداد للأزمة التي بدأت من الإيداعات إلى يومنا هذا».

وأكد هايف أن «الحكومة عليها مسؤولية كبيرة والتصرفات التي حدثت من أن هناك تعليمات كما سمعنا من الاخوة المسجونين أن هناك من ينتظرهم في مكاتبهم ينتظرون الحكم يصدر حتى يلقوا القبض عليهم». وأضاف «الأمور لا تدار بهذا الشكل وتوجيهات سمو الأمير واضحة في موضوع وحدة الكلمة وجمع الكلمة ووحدة الصف ونحن أحوج ما نكون اليوم لجمع الكلمة ووحدة الصف، وهذه القضية ان استمرت لا تخدم وحدة الكلمة أو جمع الصف».

وقال «عازمي انه زار اليوم (امس) الاخوة المسجونين هو وزميلاه د.عادل الدمخي ومحمد هايف، ووجدنا معنويات النواب واشبال المسجونين معهم في قضية دخول المجلس عالية، والمعنويات لديهم كبيرة وقوية، ونطالب بالتدخل بالافراج عنهم ووقف نفاذ الحكم.

وقال العازمي في تصريح للصحافيين في المركز الاعلامي بمجلس الامة: ان الكل تفاجأ بالحكم وكانوا يتوقعون عدم تنفيذه الى حين الفصل في التمييز، والبعض منهم الآن مهدد بالحرمان من الوظيفة وهذا الامر يترتب عليه هدم عوائل.

وطالب بوقف نفاذ الحكم او تعديل وضعهم الوظيفي على الاقل الى حين الفصل في التمييز.

وقال ان هؤلاء كويتيون فإلى اين سيذهبون؟ وحتى من هم خارج الكويت سيعودون الى البلد ومن هم داخل البلد يمكن منعهم من السفر.

وذكر ان الامر يترتب عليه فصل من الوظائف اذا لم يحضروا للعمل مدة 15 يوما، متمنيا الاستعجال في وقف نفاذ الحكم.

ودعا رئيس مجلس الأمة الى الدعوة لانعقاد الجلسة الخاصة للمصالحة الوطنية، وطالب بحضور اهالي المسجونين لجميع جلسات المجلس وكل المتضامنين معهم، معتبرا ان كل الشعب الكويتي متضامن معهم. واكد اننا نثق بالقضاء الكويتي، ونتمنى ان تتم الدعوة بشكل سريع للجلسة الخاصة بالمصالحة الوطنية.

من جهته، قال النائب د.عادل الدمخي: قمنا اليوم (امس) بزيارة للنواب الحاليين والسابقين والمسجونين بقضية دخول المجلس بعد ان عدنا من السفر اليوم (امس)، وهناك سابقة تاريخية وهي سجن النواب دون وجود حكم بات، فكيف اذا صدر الحكم بالبراءة للنائب السجين بعد ذلك؟

وبين ان النائب له الحق في اتخاذ قرارات وحريته الآن هو وغيره عندما يقدم استشكالا لوقف نفاذ الحكم المفروض يعجل كما في السوابق الكثيرة، فهناك بعض النواب الثلاثة في قضية النائب مسلم البراك كانت يوما واحدا واتخذ القرار فيها.

ورأى ان القضية سياسية وهناك بيان وقع عليه 19 نائبا ويقولون هذه قضيتنا، والقضية لن تقف اليوم ولها ما بعدها، ولا يمكن ان نسمح بحصول سوابق تاريخية بأن يسجن نائب من دون حكم بات نهائي، كما نرفض رفع الحصانة عن النائب من دون وجود حكم بات.

وذكر ان قضية نائب تدخل فيها رئيس مجلس الامة السابق جاسم الخرافي بنفسه وكان النائب لا يريد دفع كفالة عندما اصدر وكيل النيابة قرارا بحجزه فتدخل الخرافي، رحمه الله، وقال: كيف تسجن نائب في مجلس الأمة؟!

وشدد الدمخي على انه يجب ان يكون هناك تدخل، فلا يمكن ان نسمح وهذا اسقاط لهيبة المجلس وهيبة الأمة، فكم ألفا خرجوا لانتخاب هؤلاء النواب؟ نحن لا نقول ألا تنفذ الاحكام ولكن التنفيذ بعد صدور الاحكام الباتة، وصحيح رفعنا عنه الحصانة ولكن التنفيذ بعد الحكم البات، واذا كان هناك ان يخرج النائب براءة فكيف تسجنه في هذا الوقت؟ اننا لا يمكن ان نسمح بان يسجن نائب دون حكم بات، وكذلك لنا اخوان سيفصلون من اعمالهم ويتعرضون لأمور قاسية، فنحن نوجه كلمتنا لهذه الحكومة بأن الموقف سياسي وحاسم ونحن اتجهنا للتهدئة والمواءمة السياسية وحاولنا عمل ما نستطيعه لنطوي صفحة الماضي، والكلام ذكرته في مجلس الامة وامام سمو الامير، ونحن ايدينا ممدودة للتعاون لكن ليس على حساب حريات الناس، ولا يمكن ان يكون هناك تعاون على حساب حريات زملائنا وعلى حريات اخواننا، ولتأخذ القضية مجراها والقضاء مستقل ولا احد ينازع في هذا، والبيان الذي عملناه بالأمس مصوغ من دكاترة واساتذة قانون ومحامين، وهو بيان فيه انتقاد للحكم نعم، ولكن فيه تأكيد على استقلال القضاء واحترام القضاء وجهود سمو الامير وكلماته نحو التهدئة ولذلك نحن نقضنا هذا الحكم.

وبين ان القضية سياسية بامتياز ولها آثارها على المجلس والحكومة، وانا اساند اخي حمدان العازمي دعوة أهالي المسجونين لحضور الجلسة الخاصة المطلوبة، ويجب ان تكون هناك جلسة خاصة لهذا الموضوع فهو موضوع دستوري وقانوني وانساني واجتماعي لا يمكن ان يمر، فكيف يسجن نواب هم مازالوا نوابا ولديهم الحصانة؟ ولا يمكن ان يستمر الامر بهذه الطريقة، ويجب على مكتب المجلس ورئيس المجلس وعلى كل نائب ان يتحرك في هذه القضية فهي قضية هيبة مجلس وأمة واحترام كل من خرج من بيته وصوت لهذا النائب.

وأضاف: هؤلاء النواب مدوا ايديهم لكم وشاركوا بعد مقاطعة وما زالوا نوابا ولهم الحصانة الديبلوماسية واقول كلمة واضحة عبر عنها 19 نائبا بوضوح انهم مجتمعون حتى نهاية هذا الملف.